المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: دور الجامعات في نشر ثقافة الحوار وبناء الدولة المدنية العراقية الحديثة
اسم الكاتب: أ.م.د. ياسين حمد العيثاوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2033
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 04:24 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور الجامعات في نشر ثقافة الحوار وبناء الدولة المدنية العراقية الحديثة

الاستاذ

المساعد الدكتور

ياسين حمد

العيثاوي[*]

المقدمة

تتبنى هذه الورقة سياقا مماثلا للسياق الذي تتبناه كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية والهادف إلى المساهمة في بناء جسور الحوار والتعايش وبناء السلم الأهلي بين الأفراد والجماعات عبر نشر وترسيخ ثقافة الحوار التي تمثل البيئة المثلى والعامل الأساس للاستقرار والتطور في أي مجتمع. وتتصف ثقافة الحوار بثنائية الأبعاد، حيث يجتمع فيها البعدان الاجتماعي المتعلق بالتكوين المجتمعي ومتطلبات التفاعل السلمي في إطاره، والبعد الفكري المتعلق بالشرط الأول اللازم لهذا التفاعل وهو تكوين عقلية الأفراد والجماعات عبر عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تمثل المؤسسة التعليمية إحدى أدواتها الرئيسية مما يعطي للمؤسسات التعليمية الجامعية دورا أساسيا في تنشئة مادتها البشرية على ثقافة الحوار التي تجري عملية التنشئة عليها في مسارين:

– مسار تربوي سلوكي يتعلمه الطالب الجامعي من خلال سلوك الكادر التعليمي والوظيفي في الجامعات والذي يفترض أن ينتقل إليه.

– مسار تربوي تعليمي يتلقاه الطالب الجامعي عبر المادة العلمية ومحتواها الثقافي الذي يفترض أن يعلمه ويدربه على الحوار وتبادل الأفكار واحترام الرأي الآخر حتى لو كان مخالفا لرأيه، والاستعداد لتبادل الأفكار مع الآخرين دون إقصاء أو تهميش فكل شيء في الحياة حتى ما يعد من الثوابت العلمية يقبل الرأي والرأي الآخر، ونستذكر هنا قول احد العلماء (رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب).

وإذ يعد الاستعداد للحوار وعدم الخوف منه من أهم ضرورات نشر وترسيخ ثقافة الحوار، فضلا عن الاعتقاد بأن الحقيقة متاحة للجميع وبأشكال وصيغ متعددة

[*]كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد.

ومتنوعة مما يعني خطأ فكرة احتكار الحقيقة التي إن دلت على شيء فإنما تدل على ضيق الأفق والعجز عن التحاور مع الذات والآخر، وتعبيرا عن ضعف حجة المحاور أو الخلل في سلوكه الشخصي. فسيكون من الطبيعي القول بضرورة تحمل البيئة الجامعية لمسؤولية تأسيس وترسيخ ونشر ثقافة الحوار عبر تحويل فكرة احترام الرأي الآخر والتحاور معه سلميا إلى برنامج عمل سلوكي ومعرفي وبأسلوب يدفع الشباب إلى اعتماد المعلومة الموثوقة وتبادل الخبرات مع الأساتذة والزملاء بغية إشاعة روح الحوار في الوسط الجامعي ابتداء ومن ثم في الوسط الاجتماعي الأوسع لاحقا. وتضطلع الشريحة الطلابية عامة والجامعية خاصة بدور كبير وأساس في عملية نشر وترسيخ ثقافة الحوار في المجتمع نظرا لما يفترض أن تتمتع به هذه الشريحة من مستويات معرفية أكاديمية متخصصة وثقافية عامة متقدمة من جهة، وانتشارها وتغلغلها في كل الأوساط الاجتماعية من جهة أخرى، واستعدادها العالي من جهة ثالثة لممارسة النشاطات الفكرية والبدنية بسبب طبيعتها الشابة. لذلك، يبدو من الضروري تكثيف الجهود وتنظيمها في الوسط الجامعي لتنشئة الطلبة على ثقافة الحوار السلمي المتحضر لنشرها وترسيخها بين الطلبة لكي تنتقل هذه الثقافة عبرهم إلى المجتمع بما يجعل من الجامعة إحدى اقدر المؤسسات على نشر وترسيخ السلوك الصحيح في المجتمع. وعلى الرغم من تيقننا من تعذر عزل الوسط الجامعي عن المجتمع لا في السلب ولا الإيجاب، إلا إننا يجب أن نعمل جاهدين على جعل الوسط الجامعي العامل المؤثر ايجابيا في المجتمع.

إن انطلاق الأفكار وتعددها وتنوعها مسألة مهمة في حد ذاتها، ولكن أساليب وسياقات طرح الأفكار مهمة أيضا بالقدر نفسه إن لم يكن أكثر أهمية وهو ما ينطبق على حالة العراق بعد عام التي شهدت الطرح العنيف للكثير من الأفكار من منطلق الانفراد بامتلاك الحقيقة واحتكار الصواب ويلغي الآخر ولا يعترف بحقه في الوجود والاختلاف والتعبير عن الذات خصوصا عندما كانت تلك الأفكار تطرح وفق أنموذج الفوضى الخلاقة الذي سوقه بعض السياسيين والباحثين في بيئة لم تتشر فيها ثقافة الحوار السلمي مما تسبب في الكثير من المشكلات بل المآسي. وبقدر تعلق الأمر بالوسط الجامعي، وتبدو المشكلات الناجمة عن الترويج لهذا الأنموذج وتطبيقه أكثر اتساعا وعمقا لعدم تناسب شروطه وآلياته مع سياقات العمل

في الجامعات مما يدفعنا للدعوة للمحافظة على المكاسب التي حققها المجتمع العراقي عبر نشر وترسيخ ثقافة الحوار في الوسط الجامعي وفقا للسياقات المعمول بها من المؤسسات الأكاديمية الجامعية.

وبالانتقال الى موضوع بناء الدولة المدنية، ابتداء وقبل معالجة موضوع تأسيس السلم المدني كشرط لبناء الدولة المدنية العراقية الحديثة، لا بد من القول إن الحوار الوطني هو أحد أهم أسس التوافق والاتفاق على الحلول التوفيقية التي يمكن أن تؤسس لتجاوز حالة التناحر والخروج منها وصولا إلى السلم المدني بين أفراد المجتمع الواحد وتحقيق الاندماج الاجتماعي والسياسي بجعل المواطنة هي الأساس وأخذ الكفاءة كمعيار للمفاضلة والوقوف عند خط شروع واحد دون تمايز عرقي أو طائفي مذهبي ضيق. وتقتضي هذه المعالجة البدء بتحديد معنى كل من (الحوار)) (التوافق) في اللغة ومن ثم تحديد أسس الحوار ومقوماته معوقاته وصولا إلى التوافق المطلوب تحقيقه.

في معنى الحوار:

يعود أصل كلمة الحوار في اللغة العربية إلى حور، ويقول ابن منظور في لسان العرب إن الحوار هو الرجوع، وهم يتحاورون أي يتراجعون الكلام، والأحور أسم من أسماء العقل، والحوار كلمة تستوعب كل أنواع وأساليب التخاطب سواء عن خلاف بين المتحاورين أو عن غير خلاف لأنها تعني المجاوبة والمراجعة في المسألة موضوع التخاطب، والحوار وليد تفاهم وتعاطف وتجاوب، ولا يمكن أن يكون الحوار إلا بين أطراف متكافئة تجمعها رغبة مشتركة في التفاهم، ولا يكون نتيجة ترغيب ولا ترهيب، ذلك كان الحوار اعم من الاختلاف ومن الجدل، وصار له معنى حضاري بعيد عن الصراع إذ الحوار كلمة تتسع لكل معاني التخاطب والسؤال والجواب.

الفرق بين الحوار والجدل:

إذا كانت كلمة الحوار تتسع لكل أساليب التخاطب سواء كانت منطلقة من وضع يوحي بالخلاف أم لا يوحي به، فإن كلمة (الجدل) تعنى الخلاف والشجار، وتفيد في اغلب الأحيان معنى الصراع بما يجعل الحوار أوسع دلالة من الجدل، حيث إن كل جدل حوار لكن ليس كل حوار جدل، وجاءت كلمة (التوافق) في لسان العرب بمعنى الموافقة، والتوافق: الاتفاق والتظاهر، والوفق: كل شيء يكون متفقا(على تيفا : واحد فهو وفق، فيقال: وافقت فلانا في موضع كذا أي صادفته، ووافقت فلانا(على أمر كذا، أي اتفقنا عليه معا، ووافقته أي صادفته، ونرى في الغالب أن التوافق في

الآراء لا يأتي من فراغ وإنما يأتي نتيجة الحوار المتواصل الفعال المتوازن بين الأطراف المختلفة والمتباينة بالآراء والمواقف لنصل إلى حلول وسط يمكن أن نسميها توفيقية أي أن التوافق في الغالب هو نتيجة للحوار. وإذا فإن الحوار لغة هو التفاهم الإنساني أو هو علاقة أفقية بين طرفين أساسها التساوي بين قوى المتحاورين بما يشبه سطح الماء في الأواني المستطرقة مهما اختلفت أحجام الأواني أو سعاتها. ويعد الحوار مع الآخر الطريق الأمثل لحل إشكالية تضاد الأفكار وتصادمها، إذ يستطيع البشر عبر الحوار أن يوصلوا أفكارهم ومعتقداتهم إلى الآخرين من بني جلدتهم بالإقناع والتفاهم والاحترام المتبادل الذي يجر عند التجرد والعدل إلى اعتراف بعضهم ببعض، وهذه هي القاعدة الأساسية التي يجب أن تتفق عليها البشرية ونخبها طالما أن انقطاع الحوار يبرز التقاطعات البشرية كحقيقة يعتمدها بعض الناس كوسيلة للصراع مع الآخر أملا في قهره وتطويع إرادته والتسلط عليه ومعظم الحروب الدامية والصراعات البشرية نتيجة طبيعية وحتمية لانقطاع الحوار وغياب العقل واللجوء إلى الصراع وسائله وأساليبه التي تتكلم كلها بلغة واحدة غايتها تحطيم الآخر مهما كان الثمن.

آداب الحوار:

للحوار آداب يجب أن تسود أجواء الحوار ويلتزم بها المتحاورون ومن هذه الآداب:-

-. حسن الخطاب والالتزام بالقول الحسن والابتعاد عن التعسفية بين المتحاورين والاحترام المتبادل للآراء.

.. احترام الخصم المتحاور لان من الممكن كسب المقابل بحسن الخلق والاحترام للنفس والآخر والابتعاد عن الهوى.

.. التزام كل متحاور بالوقت المحدد له وإعطائه الوقت الكافي لمن يحاوره.

.. التحاور وفق قاعدة قبول الأصح من قول الآخرين وهذا ما يؤكده قول الإمام الشافعي (رحمة الله): ورأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب.

.. الإصغاء للآخر وحسن الاستماع له.

مقومات الحوار:

يتطلب نجاح الحوار توفر مقومات تسهم بشكل إيجابي في إنجاحه والوصول

به إلى الغاية المنشودة والمرجوة منه، ومن تلك المقومات:

:. اعتماد المحاور للطرق العلمية في الحوار والالتزام بها من حيث تقديم الأدلة وصحة النقل في الأمور المنقولة.

.. أهلية المحاور للحوار من حيث الإلمام بموضوع المحاورة والمعرفة بتفاصيلها وأوجه الحق والحق المقابل فيها، فمن غير الصواب أن يدافع عن الحق من لا يعرفه أو من لا قدره له على الدفاع عنه.

.. الالتزام بآداب الحوار والابتعاد عن التعصب.

.. القبول والرضا بنتائج الحوار والالتزام بها وفق ما تم الاتفاق عليه دون قسر أو إلزام أو ضغط.

عوائق الحوار:

إذا كانت للحوار مقومات تضمن النجاح، فإن له أيضا معوقات تسبب الفشل، ومن هذه المعوقات:

:. عدم التكافؤ بين أطراف الحوار مما يدفع بالطرف المتفوق للإصرار على الإفادة من تفوقه بما يدفع الطرف الأضعف لاتخاذ موقف دفاعي صلب قد يصل أحيانا إلى الهجوم تعويضا عن ضعفه وتفوق خصمه عليه.

.. .لتعصب الأعمى الذي لا يلتفت ولا يستجيب للحق والصواب.

.. تبني أحكام ومواقف مسبقة والانطلاق من العداوات والأحقاد القديمة وعدم تناسيها.

.. نقص المعلومات عن الآخر بين الأطراف المتحاورة.

.. التناقض الحاد بين المصالح وعدم قبول المتحاورين بتقديم تنازلات متقابلة للوصول إلى حل وسط.

ولترسيخ أسس الحوار الوطني في العراق وصولا إلى التوافق لا بد أن نأخذ في الاعتبار الطبيعة المتنوعة للمجتمع العراقي، وأن هذا التنوع لم يستخدم كعامل قوة واغناء للتفاعل المجتمعي بل حدث العكس. وزادت الأمر سوء ظروف الاستئثار بالسلطة بما أثر سلبا على الاستقرار الاجتماعي والسياسي على الرغم من الهدوء والتعايش القسري بين المكونات المجتمعية العراقية، حيث افتقد المجتمع العراقي الحالة المبتغاة وهي التعايش السلمي الطوعي والاندماج الوطني مما اضعف فيه، إن لم يغيب، الهوية الوطنية وأشاع الهويات الفرعية القبلية والقومية والطائفية التي تقدمت في بعض الأحيان على الهوية والولاء الوطنيين. وبقدر تعلق الأمر بهذه الهويات والولاءات الفرعية، نرى أن الوحدة القبلية الأساسية تتكون من سلالة معترف بها ترجع الى عدة أجيال سابقة، وهي وحدة من صلات الدم

والقرابة، تقع على كاهلها مسؤوليات تقليدية كثيرة كما في النزاعات والصراعات وتطبيق عادات الزواج وإدارة الأراضي التابعة للقبيلة. وبالعودة للنظام القبلي نرى أن القبيلة العراقية مثلت نظاما اجتماعيا ذا خصائص بدوية وان تكن تغييرات كثيرة طرأت عليها بسبب نزعة الاستقرار والتوطن في الحياة الحديثة وتناقص إمكانيات الاستفادة من الأراضي الرعوية. ويمكن لأية معرفة ولو بسيطة بالقبائل والعشائر أن تحقق قدرا معينا من الاستقرار الاجتماعي، فالكثير من هذه القبائل ظلت قادرة على ممارسة نفوذ محلي على الأهالي، وكانت حقوق فئات عديدة من السكان في التاريخ الحديث للعراق تحترم لماما، وتنتهك في أحيان كثيرة، وزادت أنظمة الحكم الاستبدادية المتعاقبة الأعباء الملقاة على كاهل العديد من مكونات المجتمع العراقي التي من بينها زعماء القبائل الذين تقلصت سلطاتهم التقليدية بشكل متزايد، وكثيرا ما كانت عوامل الفرقة المعهودة بين القبائل المختلفة تزيد من حدة المشاكل، وساهم التوزيع الجغرافي للقبائل أيضا في خلق توترات فئوية وتصعيد وتيرة المجابهات وعدم الاستقرار على الصعيد المحلي فعلى الرغم من رغبتنا في الوصول بالمجتمع إلى المدنية إلا أننا لا نستطيع تجاوز القبيلة والنظام العشائري كونه أحد ابرز مفاصل المجتمع العراقي الذي لم تبدر مؤشرات على فهم الحكومات المتعاقبة لطبيعته القبلية المعقدة التي من المفيد النظر بتعمق إليها لتبين النواحي التي ينبغي أن تعالجها أية إدارة حكومية تحاول تحقيق الاستقرار في العراق. وتمثل الهوية القومية والولاء لها إحدى أهم المشاكل التي يجب أن تأخذ نصيبا أكبر من الاهتمام وتعامل بحذر شديد وجدية لإيجاد حلول مناسبة لها بعد أن تزامن نشوءها مع نشوء الدولة العراقية الحديثة، حيث إن الأكراد مثلا أكثر فئات الشعب العراقي شعورا بالمظلومية جراء ظروف توزيعهم جغرافيا وسياسيا على خمس دول هي: أرمينيا وتركيا وإيران وسوريا والعراق التي لقيت فيها مطالب الحكم الذاتي الكردي أو قيام دولة كردية رفضا مستمرا أو استجابة محدودة. ويحمل ما التركمان على كاهلهم مشكلات جغرافية وسياسية مماثلة نتيجة لخطوط الحدود الجغرافية التي رسمتها دول أجنبية وجعلتهم موزعين على أكثر من دولة، وبالرغم من أن معظم تركمان العراق من أهل المدن فإن حياتهم ما زالت تحتوي على المثير من خصائص النظام الاجتماعي القبلي. ويتجلى التنوع العرقي ومن ورائه السياسي في العراق عند النظر إلى قائمة الجماعات المعارضة التي كافحت على مر السنين للحصول على حقوق سياسية وسواها من حقوق الإنسان للأقليات المختلفة. ويمكن أيضا ملاحظة الهوية والولاء الطائفيين كمصدر لإحدى أخطر المشكلات التي يواجهها تكوين الهوية والولاء الوطنيين في المجتمع العراقي، فضلا عن تعارض النزعة الطائفية مع جوهر التعاليم السمحا . للشريعة الإسلامية وسنة الرسول الكريم (()) بخصوص التكاتف والنهي عن قتل المسلم وعدم جواز إباحة دمه وماله وعرضه. وقد عاش العراق قرونا بتركيبته المتنوعة بما في ذلك

التركيبة الطائفية الإسلامية دون مشكلة بين سني وشيعي مما يدفع للاعتقاد وبقدر كبير من الثقة بأن مشاكل الصراع الطائفي التي تحدث اليوم فيه، قد جاءت إليه من الخارج كما جاء الاحتلال بما يدعو كل المرجعيات الدينية والطائفية في العراق للدعوة لإصلاح ذات البين ووحدة البلاد بما يتجاوز كل الاختلافات والخلافات وصولا بالعراق والعراقيين بالجميع إلى بر الأمان.

وفي ظل التوتر الذي يشهده العراق، مازالت حكمة الأطراف التي يراد لها أن تتورط بحرب لن تحمد عقباها بالتأكيد هي القوة الوحيدة القادرة على نزع فتيل الانفجار في اللحظات المناسبة عبر رفض الأعمال الإرهابية المجرمة والدعوة للحوار ونبذ العنف والصدام تحت أي مبرر كان أو ذريعة، فالظروف التي يمر بها العراق اليوم حساسة للغاية، وهي تتطلب من الجميع التعامل معها بحكمة وروية بالغة محتكمين إلى لغة العقل والتبصر في عواقب الأمور وتقدير مصالح الوطن العليا التي بات من أولوياتها المحافظة على وحدة الشعب العراقي، والتصدي لكل محاولات زرع الفتنة الطائفية التي تهدف إلى دفع الوطن والشعب إلى الاحتراب والتناحر والتفرقة عبر مخططات تضعها وتمولها جهات وقوى أجنبية لا تريد الخير للعراقيين. وإذ لا يمكن تحقيق كل ذلك بالعنف وسياسة الأمر الواقع التي لم يجن منها الشعب العراقي نفعا طوال المرحلة السابقة، لذلك لا بد من نشر وترسيخ ثقافة الحوار في كافة مفاصل المجتمع بدء من الأسرة وصولا إلى كل المنظومات المجتمعية الأخرى، فضلا عن توفير مقومات الحوار وترجيح لغة العقل وتحكيمه بما يساعدنا على وضع أولى خطواتنا بثقة على طريق السلم والاستقرار. ويجب أن يكون البدء بالحوار انطلاقا من المشتركات المتفق عليها وتجنب الخوض في الفرعيات التي لا تشكل أهمية تذكر، فإذا وصف مؤسسو الولايات المتحدة الأمريكية بأنهم أنصاف ملائكة، فإن على من يشاركون في تأسيس العراق الديمقراطي الجديد يكونوا ملائكة ليتمكنوا من بناء وطن سالم معافى عبر التأكيد على المشتركات التي تجمع المجتمع العراقي وهي كثيرة جدا قياسا على نقاط الخلاف القليلة وبذلك لا يبقى إلا أن تتوفر النية الخالصة لانجاز هذه المهمة التي يتوقف عليها حاضر العراق ومستقبله القريب والبعيد.